العوائد النفطية ودورها في خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1990-2012

د. مصطفى مفتاح كريدلة [1] د.وسام ابراهيم عواز [2]

مستخلص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية في ليبيا وإبراز مشكلة الاعتماد الكلي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي وكذلك توضيح التطور الاقتصادي في خطط وبرامج التنمية في ليبيا. وقد اظهرت نتائج الدراسة أن الاعتماد على العائدات النفطية في تمويل خطط وبرامج التنمية وحساسية الاقتصاد الليبي عالية الارتباط بالتغيرات الخارجية جعل التقلبات في العوائد النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على خطط وبرامج التنمية في ليبيا إعداداً وتمويلاً وتنفيذاً. وأوصت الدراسة بأنه نظرا لعدم وجود ضمانات لاستمرار الثروة النفطية لذي يجب الإسراع باستغلال فرصة وجود نفط وذلك بخلق أدوات جديدة للإنفاق غير المباشر كالاستثمار في المشاريع القارية أو الإقليمية ذات الجدوى، والإنفاق من عوائد هذه الاستثمارات لضمان بقاء الأصول المكونة من المورد الناضب واستمرارية هذه الأصول للأجيال القادمة.

مفتاح الكلمات: العوائد النفطية، خطط التنمية، الاقتصاد الليبي، هيكل الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

يعتبر اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية في عام 1963 أبرز حدث تاريخي أحيا الاقتصاد الليبي حيث تحول البلد محدود الموارد يجمع بين حدوده جميع المعوقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى بلد يتسم بوفرة الموارد المالية نتيجة للربح المتدفق من الصادرات النفطية الذي لم يتوقف منذ عام 1963، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فترة الأزمة والحصار من (1990–2000) وفترة الوفرة والفائض (2001–2010).

ولقد كانت كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا معتمده بشكل رئيسي على عائدات النفط، وكانت من ضمن أهداف خطط التنمية الاستفادة ما أمكن من النفط كمصدر وحيد للدخل ولقد أصبحت البيئة الاقتصادية في ليبيا بعد النفط جاهزة لتنفيذ أي استراتيجية من شأنها بناء قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بشكل صحيح، وكانت من أهم الأهداف التي تسعى إليها الخطط

[1] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، kredla2010@yahoo.com

[2] أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والتجارة الخمس بجامعة المرقب، wesam226@gmail.com

التنموية هو تنويع القاعدة الإنتاجية وعدم الاعتماد على النفط اعتماد كلي، وفي ظل هذا الإطار ومما لا شك فيه تم إحراز بعض النمو والتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية نتيجة الخطط التنموية المتعاقبة، إلا أن هذا النمو لم يعطي إشارة يمكن اعتبار الخطط التنموية نجحت في تنويع الاقتصاد الوطني.

ولتوضيح ذلك سوف يتم تناول هذا الدراسة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: أثر تقلبات العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من مضيء سنوات طويلة على اكتشاف النفط في ليبيا والبدء بتصديره في عام 1963، فما زال الاقتصاد الليبي لم يستفد من الطفرة الهائلة من عائدات النفط في إحداث تنمية شاملة قادرة على الاستمرار في حال الانخفاض الشديد لأسعار النفط أو نضوب هذا المورد، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي هو النفط، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في الاسئلة التالية:

أ-كيف يمكن الاستفادة من عائدات النفط في تحقيق النجاح في خطط وبرامج التنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي؟

ب-هل وضعت تصورات مستقبلية لمواجهة التغيرات السعرية في سوق النفط الدولي عند إعداد الخطط التنموية؟

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية الاستفادة من العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد الليبي حيث يعد التخطيط من أساسيات الاستثمار والتنمية ففي غياب التخطيط السليم يتعذر المواءمة بين المصالح المتعارضة في الحياة الاقتصادية كما يتعذر بالتالي الوصول إلى التنمية الشاملة.

فرضية الدراسة:

أ-تعد العوائد النفطية الممول الرئيسي لخطط وبرامج التنمية في ليبيا.

ب-تتأثر خطط وبرامج التنمية في ليبيا بشكل واضح بالتقلبات الحاصلة في العوائد النفطية.

هدف الدراسة:

أ-بيان أثر العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية في ليبيا.

ب-إبراز مشكلة الاعتماد الكلي على مصدر وحيد في توليد الدخل القومي.

ت-توضيح التطور الاقتصادي في خطط وبرامج التنمية في ليبيا.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

أولاً: تحليل العائدات النفطية خلال الفترة 1990- 2010

شهدت هذه الفترة العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية، ولتسهيل عملية التحليل قام الباحثان بتقسيم هذه الفترة إلى فترتين على النحو التالي:

1- خلال الفترة (1990-2000):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة إلى حصار اقتصادي وحظر جوى مما أدى إلى تدهور معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث كان الحظر على استيراد التقنية النفطية وكذلك فرض قيود على الشركات النفطية العاملة داخل ليبيا، وكذلك شهدت هذه الفترة انخفاضات مستمرة في أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات الأولية في السوق الدولية مما أثر سلبا على الإيرادات النفطية الليبية، مما ساد حالة عدم اليقين والتأكد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلا، ويوضح الجدول التالي الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة من 1990-2000.

جدول رقم (1) الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة (1990-2000) بالمليون دينار

السنوات	الإيرادات النفطية	مقدار الزيادة النسبية %
1990	3744,9	-
1991	2967,2	(21)
1992	2727,8	(8,5)
1993	2219,1	(19)
1994	2789,5	26
1995	2864,5	3
1996	3433,2	20
1997	3275,1	(5)
1998	2198,6	(33)
1999	3488,9	59
2000	2203,0	(37)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 35، إدارة البحوث والاقتصاد، فبراير، 1995) ومصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 40، إدارة البحوث والاقتصاد، مايو 2000) ووزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، (طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011).

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع الإيرادات النفطية بمعدل نمو كبير حوالي 55,6% في عام 1990 لتبلغ حوالي 3744,9 مليون دينار وذلك بالمقارنة بعام 1989 الذي بلغ فيه قيمة الإيرادات النفطية 1664,5 مليون دينار وهذا الارتفاع كان نتيجة اندلاع حرب الخليج التي قامت بين العراق والدول الغربية بعد أن احتلت العراق الكويت مما أدى إلى وقف إنتاج كل من العراق والكويت أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية حيث زادت ليبيا من إنتاجها للاستفادة من هذا الارتفاع وتعويض الانخفاض الحاد فى الأسعار في السنوات السابقة لهذه السنة.

وقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الخليج انخفاضاً في الإيرادات النفطية الليبية حيث سجلت انخفاضاً نسبياً كما هو موضح في الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) في أغلب السنوات فقد بلغت الإيرادات النفطية في عام 1991 حوالى 2967,2 مليون دينار مسجل انخفاضاً نسبياً قدره 21% وذلك بمقارنة بعام 1990، وفي عام 1992 انخفضت إلى 2727,8 مليون دينار انخفاض نسبي قدره 8,5% مقارنه بعام 1991 وذلك نتيجة للتطورات السلبية التي شهدها قطاع النفط والمتمثلة في انخفاض الأسعار العالمية للنفط بعد هدوء واستقرار الأوضاع في منطقة الخليج وكذلك الحصار المفروض على ليبيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشكلة لوكربي، ولكنها عادت فارتفعت خلال الأعوام التالية، وفي عام 1994 بلغت الإيرادات النفطية 27889,5 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 26% عن عام 1993، وفي عام 1995 بلغت الإيرادات النفطية 2864,5 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 3% مقارنة بعام 1994، وبلغ 3433,2 مليون دينار عام 1996 بزيادة نسبية قدرها 20% مقارنه بعام 1995 أما في عام 1997 فقد انخفضت الإيرادات النفطية إلى 3275,1 مليون دينار بانخفاض نسبي قدره 5% مقارنه بعام 1996 وراجع هذا الانخفاض في الإيرادات إلى انخفاض في أسعار النفط، وكذلك انخفضت الإيرادات النفطية في عام 1998 بانخفاض نسبي قدره 4,9% بمقارنة بعام 1997 حيث بلغت 2198,6 مليون دينار وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في أسواق النفط العالمية مع زيادة الإنتاج الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط، ولكنها عادت للتحسن في عام 1999 لتبلغ حوالي 3488,9 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 59% مقارنه بعام 1998، ويلاحظ أن معدل زيادة أسعار النفط العالمية خلال عام 1999 لم تزيد منذ عام 1985 وباستثناء عام 1990، وتجدر الإشارة إلى انه من الأسباب الرئيسية

التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هو تبني دول منظمة الدومن لسياسة نفطية من شأنها وقف حالة التدهور في الأسعار[3].

وفي عام 2000 نلاحظ أن الإيرادات النفطية انخفضت إلى 2206,5 مليون دينار أي بانخفاض نسبي قدره 37% مقارنة بعام 1999 وذلك راجع إلى انخفاض كمية إنتاج النفط حيث بلغ 379,2 مليون برميل في عام 2000، بينما بلغ حوالى 390,3 مليون برميل في عام 1999 كما موضح بالجدول رقم (1) حيث بلغ متوسط نمو الإيرادات النفطية خلال الفترة 1990- 2000 (-1,4%)، وهذا الانخفاض النسبي راجع إلى انخفاض أسعار النفط الذي شهدته هذه الفترة وكذلك الحصار الاقتصادي الذي فرض من قبل المجتمع الدولي على خلفيه مشكلة لوكربي، والرسم البياني التالي يوضح التغير النسبي في الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة.

شكل رقم (1) التغير النسبي في الإيرادات النفطية خلال الفترة (1990-2000)

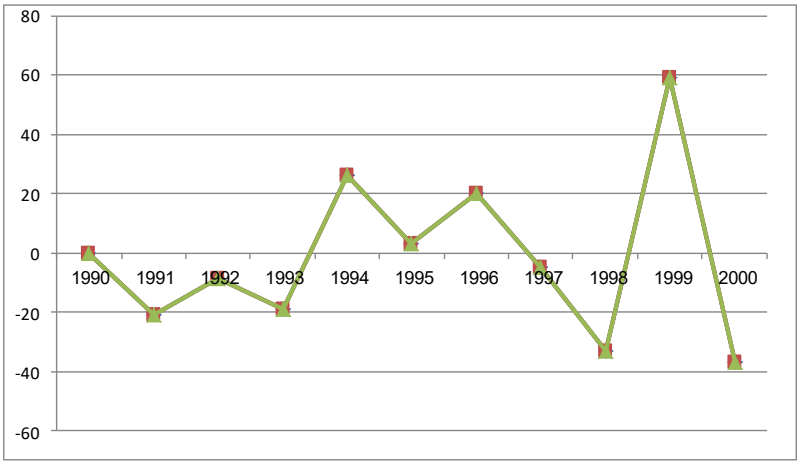

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (1)

2- خلال الفترة (2001-2010):

شهدت هذه الفترة كثير من التطورات منها رفع الحصار الاقتصادي على ليبيا بعد حل مشكلة لوكربي وارتفاع أسعار النفط إلى مستوى لم يسبق لها مثيل وكذلك شهدت هذه الفترة الأزمة المالية التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري.

(3) مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي: الرابع والأربعون، السنة المالية 2000، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2001)، ص 44.

شهدت أسعار النفط الخام الليبي انخفاضا طفيفا خلال عام 2001 حيث بلغ سعر النفط الخام في عام 2001 حوالي 23 دولار للبرميل مقارنة بعام 2000 حيث كان السعر حوالي 28 دولار للبرميل ومن خلال الجدول رقم (2)، والشكل البياني رقم (2) نلاحظ في عام 2001 بلغت الإيرادات النفطية 3607 مليون دينار حققت زيادة نسبية قدرها 63% مقارنة بعام 2000.

جدول رقم (2)الإيرادات النفطية الليبية خلال الفترة من (2001- 2010)

السنوات	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	مقدار الزيادة النسبية %
2001	3607,0	-
2002	6551,0	81
2003	12929,0	97
2004	19956,0	54
2005	34378,0	72
2006	43566,0	27
2007	48638,3	12
2008	64417,0	32
2009	35347,0	(45)
2010	55713,0	58

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 35، إدارة البحوث والاقتصاد، فبراير، 1995) ومصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، المجلد 40، إدارة البحوث والاقتصاد، مايو 2000) وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، (طرابلس، مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011).

وعلى الرغم من انخفاض السعر إلا أن الإيرادات النفطية في عام 2001 اكبر من 2000 وذلك راجع إلى الكمية المصدرة من النفط الخام حيث بلغت حوالى 379,2 مليون برميل في عام 2000 بينما بلغت حوالى 384,3 مليون برميل في عام 2001 كما هو موضح في الجدول رقم (2)، وفي عام 2002 بلغت الإيرادات النفطية 6551 مليون دينار بزيادة نسبية قدرها 81% مقارنه بعام 2001، ويرجع هذا الارتفاع أساساً إلى تعديل سعر الصرف الرسمي بالنسبة للدولار فبعد أن كان التقييم يتم باحتساب الدينار الليبي يساوي 3 دولار تم تحديد سعر الدينار الليبي بحوالي ,0,75 دولار حيث أن الدولار هو العملة التي تتم مبادلة النفط به، ومن ثم قد تضخم هذا الرقم عند احتسابه بالدينار[4]، ومنذ عام 2003 بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجيا، وانعكس هذا الارتفاع على الإيرادات النفطية

(4)المصرف الليبي المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2002، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2003)، ص 44.

حيث بلغت ذروتها في عام 2008 عندما بلغت أسعار النفط لأول مرة 145 دولار للبرميل، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط في عام 2008 بلغ حوالى 96,4 دولار للبرميل، وفي عام 2008 بلغت الإيرادات النفطية 64417 مليون دينار، إلا أن في عام 2009 تراجعت أسعار النفط لتبلغ حوالي 65 دولار للبرميل، وبالتالي انخفضت الإيرادات النفطية إلى 35347 مليون دينار وذلك سجلت انخفاضاً قدره 45% وذلك بمقارنة بعام 2008 إلا أن في عام 2010 بلغت الإيرادات النفطية 55713 مليون دينار أي بزيادة نسبية قدرها 58% وذلك مقارنه بعام 2009 ومن خلال الجدول يتضح أن متوسط نمو الإيرادات النفطية خلال الفترة 2001 – 2010 بلغ 39% ويرجع ذلك إلى ما شهدته هذه الفترة من ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية.

الشكل رقم (2) معدلات التغير النسبي للإيرادات النفطية خلال الفترة (2001- 2010)

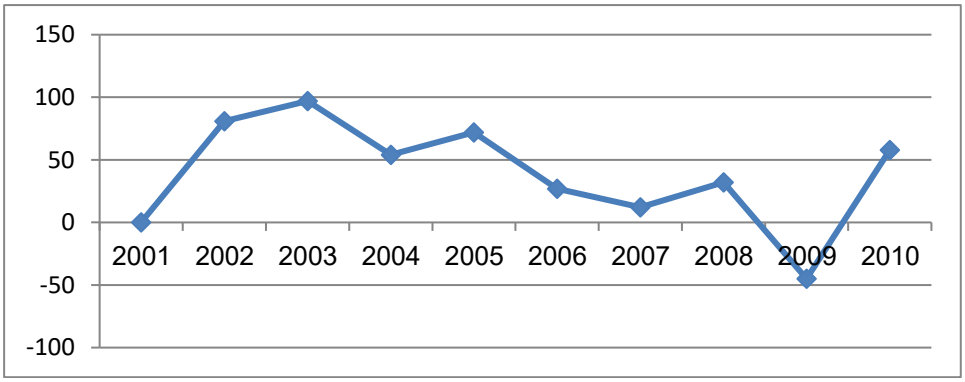

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول رقم (2).

ومن خلال الشكل أعلاها نلاحظ ارتفاع وانخفاض الإيرادات النفطية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط. مما تقدم نلاحظ أن الزيادة أو النقص في قيمة الإيرادات النفطية ناتجة عن ارتفاع أو انخفاض في الأسعار أو في كمية النفط المصدرة.

ثانياً: تطور خطط وبرامج التنمية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة:

وتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين حيث تناولت في كل فترة برامج وخطط التنمية التي حدثت فيها.

1- الخطط التنموية خلال الفترة (1990-2000):

أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام الذي أثر سلباً على العائدات النفطية خلال هذه الفترة إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلاً كما أدت إلى حدوث اختلال في الجهود التنموية خاصة أن تلك العوائد كانت المصدر الوحيد والأساسي في تمويل الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية وكان العام 1986

نقطة انتقال من الوضع السابق الذي اتسم بوفرة الموارد المالية إلى الوضع الجديد الذي اتسم بشحها الأمر الذي أدي إلى التفكير في وضع إستراتيجية مغايرة للتنمية حيث بدأ الإعداد للبرامج تعبئة شاملة لكل الإمكانيات والقدرات بكافة أبعادها الطبيعية والبشرية والمادية والزمنية والمكانية وغيرها لتحقيق أهداف أهمها:[5]

أ- التوظيف الرشيد للموارد النفطية للإسراع بتنويع الاقتصاد الوطني وخلق اقتصاد قوي لتحقيق نمو سريع في القطاعات الإنتاجية والعمل على تحقيق التوافق الزمني بين الهبوط المتوقع في إنتاج وتصدير النفط وبين زيادة الإنتاج والصادرات والمدخرات الناشئة عن القطاعات الإنتاجية الرئيسية غير النفطية.

ب- زيادة القدرة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية وذلك عن طريق إيجاد الحوافز المناسبة للمنتجين تلك القطاعات بغية تطوير الإنتاج المحلي في هذه القطاعات سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.

ت- حشد الطاقات البشرية وزيادة القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورفع مستوى التدريب في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ث- الحرص على تعظيم الاستفادة من الاستثمارات التي تحققت في مختلف الأنشطة وخاصة في القطاعات الإنتاجية ورفع معدلات تشغيلها وضرورة صيانتها والعمل على تجديد الطاقات الإنتاجية.

وعلى هذا الإطار قام مخططو برامج التنمية الاقتصادية برسم خطط هذه الفترة على النحو التالي[6]:

أ- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1991-1995) حيث خصص لها مبلغ 12,8 مليار دينار إلا أنها لم يتم تنفيذها وذلك لعدة أسباب منها عدم التيقن بعوائد النفط وعدم اختلاف مشاريع هذه الخطة من ناحية مداها ودرجة شمولها على الخطط السابقة.

ب- البرنامج الثلاثي (1994-1996) فقد استهدف في الأساس تسديد الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية في الخطط الإستراتيجية السابقة ولكن لم يتمكن البرنامج الثلاثي من

---

(5) راجع كل من:

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ودراسة التعبئة الشاملة 1991-2002(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة، مايو، 1990)، ص 49.

- عبد الباري الزني، "تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة " مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل، (طرابلس،معهد التخطيط، مايو، 2002)، ص44.

(6) سالم بازنيه وآخرون، "واقع الاقتصاد الليبي خلال العقدين الماضيين " ملخص ورقة قطرية مقدمه إلى ندوة علمية حول واقع الاقتصادات المغاربية وأفاق الاندماج، (بنغازي، منشورات جميعه الاقتصاديين الليبيين، ابريل 2002)، ص 110.

تحقيق هدفه الأساسي وهو تصفية جميع الالتزامات بل استطاع فقط تغطية ما مقداره 10% من مجموع الالتزامات التي وصلت إلى 2471 مليون دينار ليبي[7].

ولقد صاحب سنوات البرنامج الثلاثي وما بعدها تصاعد في الإنفاق العام غير التنموي "الإنفاق الجاري" كان ذلك على حساب ما أعد لأغراض التنمية وقد أتسمت هذه الفترة بالآتي:[8]

أ- أن اغلب الاستثمارات تمول من إيرادات النفط وقد تعثرت جهود التنمية بسبب التدني المستمر في أسعار النفط، وكذلك بسبب تزامن ذلك التدني مع فترة الحصار واستمراره خلال فترة التسعينيات.

ب- لم يتم تطبيق الخطط المشار إليها من منظور تنموي لفترات متوسطة وطويلة الأجل بل تم استبدالها بخطط سنوية دون مراجعة وتعديل مسار تلك البرامج والخطط بما يتناسب والمستجدات خاصة فيما يتعلق بدور القطاع العام.

ت- لم تدخل مشروعات الخطط المشار إليها حيز التنفيذ لعدم وضوح كثير من السياسات وعدم استقرارها.

ث- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بالإلغاء والدمج.

ج- تزايد الإنفاق العام غير التنموي على حساب الإنفاق التنموي.

ح- غياب أو نقص الكثير من البيانات وعدم استمرار بعضها أدي إلى التقصير في إعداد الخطط أو تقييمها أو تقييم أداء الاقتصاد الوطني.

خ- تدني أداء جل مشروعات البنية التحتية بسبب تعثر وبطء برامج الصيانة.

د- استمرار ترحيل الأهداف الإستراتيجية من سنة إلى أخرى ومن خطة إلى أخرى دون تحقيق أي إنجاز يذكر فيها واستمرار الاعتماد على النفط كمورد رئيسي لجميع النفقات الجارية والتنموية.

ذ- انخفاض الطاقة الإنتاجية والتشغيلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

---

(7) أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي 1994 – 1996(طرابلس، أمانة التخطيط، الطبر، 1993).

(8) راجع كلا من: للجنة العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الحرث 2004)، ص 20. وعبد الباري شرشان الزني، خصائص وسمات الاقتصاد الليبي، ندوة الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية ألفرص والتحديات، (طرابلس، معهد التخطيط،الحرث 2007)، ص18 وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، "رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في ليبيا، (طرابلس، مسودة غير منشورة، 2000)، ص 17.

2- الخطط التنموية خلال الفترة (2001-2012):

تعرض الاقتصاد الليبي خلال فترة التسعينيات لحظر اقتصادي أربك تنفيذ البرنامج والخطط التنموية السابقة وعليه فقد رصدت الحكومة الليبية 35 مليار دولار تهدف إلى تصحيح المسار الاقتصادي والتعامل مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية وإلي تنويع هيكل الاقتصاد الليبي كما تهدف إلى هيكلة صادراتها من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية من شأنها خلق مناخ جاذب للمبادرات الخاصة الليبية والأجنبية بما يحسن المعيشة ويحقق نمو في الإنتاج المحلي لا يقل عن 5% سنوياً[9]، وإن 70% من إجمالي المبالغ التي تم رصدها سيتم تمويلها عن طريق ميزانية الدولة وستوجه مشاريعها أساساً نحو البنية الأساسية مثل الموانئ والمطارات والطرق والمياه إضافة إلى التعليم والصحة في حين سيترك المجال في القطاعات الأخرى للاستثمار الخاص الليبي والأجنبي وهو ما يقدر بحوالي 30% من إجمالي تمويل الخطة. وكانت أهداف الخطط التنموية خلال الفترة (2001 – 2012) [10]:

أ- تبني سياسات اقتصادية واجتماعية لخلق مناخ جاذب للمستثمرين.

ب- رفع كفاءة التشغيل من خلال الاستثمار المشترك.

ت- تنويع هياكل الاقتصادي الوطني "الناتج المحلي" هيكل الصادرات.

ث- المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال توسيع مجال الاكتشاف وتطوير الحقول المنتجة للنفط.

ج- الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة إسهام الليبيين في العملية التنموية.

ح- الدخول في مجال التصنيع بثقل.

خ- الاهتمام بالتنمية الزراعية.

د- التوازن في توزيع الدخل والتنمية المكانية.

ذ- الاهتمام بالتنمية السياحية.

ر- الاهتمام بالبنية التحتية والخدمية اللازمة لمواكبة التنمية الإنتاجية حيث ترمي هذه الأهداف إلى تحقيق التحول الاقتصادي الذي يرمي إلى الاستغناء ما أمكن عن النفط كمصدر وحيد للدخل وتنويع الصادرات وإيجاد فرص للتشغيل واستغلال ما أمكن

(9) مصرف ليبيا المركزي التقرير الخامس والأربعون، السنة المالية 2001 (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، 2001)، ص 8.

(10) أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، (طرابلس، دراسة غير منشورة، 2008)، ص 10-18.

استغلاله من الموارد الاقتصادية الأخرى غير النفطية "التعدينية والزراعية " ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3) العلاقة بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية الأخرى

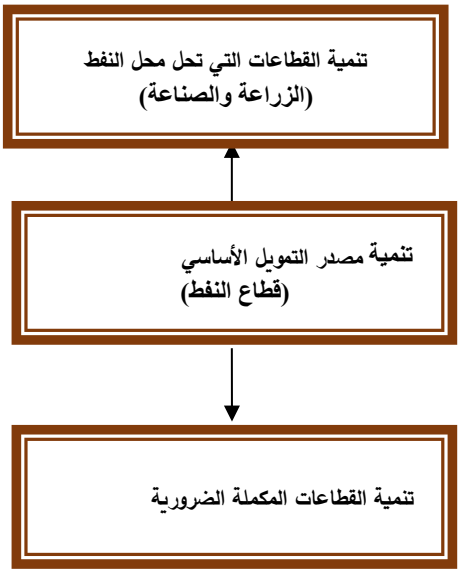

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، (طرابلس، دراسة غير منشورة، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط 2008)، ص 35.

بالنظر إلى الشكل رقم (3) نجد أن الأهداف انقسمت إلى تنمية وتطوير القطاع النفطي باعتباره مصدر التمويل وذلك من أجل الحفاظ عليه واستغلاله لاستدامة أي محاولة استمرار أثره لأبعد فترة زمنية ممكنة عندما يمول ويبني قطاعا إنتاجيا أخر مثل الزراعة والصناعة الذي سيحل محل قطاع النفط فيما بعد تدريجياً[11].

ثم جاء من ضمن الأهداف الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة باعتبارها نفقات نفطية لم تستهلك وإنما بقيت في شكل نشاط جديد يولد دخلا ويحفظ المورد الطبيعي للأجيال في المستقبل ثم الأهداف المتعلقة بتنمية القطاعات الضرورية المكلمة التي بدونها لا تستطيع تنفيذ مستهدفات التنمية الاقتصادية وهي تمثل البنية التحتية.

وإن ما يلفت النظر في هذا البرنامج أنه يأتي بعد انقطاع عن التخطيط الاقتصادي لمدة خمسة عشر عاما وفي ظروف تواجه فيها البلاد أزمة اقتصادية من أبرز مظاهرها تأكل احتياطيات وعجز

(11) محمد لطفي فرحات، الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، مجلة الجامعي،(طرابلس، جامعة الفاتح، العدد5، 2003)، ص 22.

القطاعات الإنتاجية والخدمية على أن تقدم عائداً مقابل ما انفق عليها لصالح الميزانية العامة التي لا تزال تعتمد بشكل أساسي على النفط في تمويل مختلف أوجه الإنفاق بما في ذلك الإنفاق على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما هو ظاهر من خلال استعراض أهداف البرنامج التنموي ومرتكزاته ويلاحظ المتتبع لسير النشاط الاقتصادي الليبي، أن واضع السياسة الاقتصادية الليبية بعد مسيرة ثلاثة عقود لا يزال يتحدث عن المنطلقات والأهداف ذاتها التي ارتكزت عليها مسيرة التنمية منذ أوائل عقد السبعينيات فهي المنطلقات ذاتها التي تضمنتها خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترات (73-1976) (75-1981) (80-1985) [12].

وشهد الاقتصاد الليبي خلال عام 2008 تزايد في النمو حيث وصل إلى ما يزيد على 6,5% بعد أكبر عملية إصلاح اقتصادي وإداري قامت بها الحكومية الليبية على مدار خطة لمدة خمس سنوات من (2002 – 2006) ولقد رصدت الحكومة الليبية لخطط التنموية على كافة المستويات خلال الفترات (2006-2010)، (2008-2012) مبلغ فاق 350 مليار دولار[13] في البنية التحتية والمطارات والإسكان والسكك الحديدية وهذا رجع إلى ارتفاع العائدات النفطية نتيجة لارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية التي يعتمد عليها الاقتصاد الليبي بنسبة 95% كما أن ليبيا تتبع سياسة اقتصادية منفتحة على الخارج وتعطي الأولوية للاستثمارات المحلية وكما تشجع جميع المستثمرين الراغبين في العمل داخل البلاد.

وتتضمن الخطط تخصيص 150 مليار دولار استثمارات في المجالات العقارية والفندقية من بينها 49,3 مليار دولار لإقامة ما يزيد على نصف مليون وحدة سكنية حتى نهاية عام 2012 وتم التعاقد مع جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق في نهاية 2007 لمدة ثلاثة عقود لإقامة تسعة آلاف وحدة سكنية في مدن عدة بقيمة تتجاوز 920 مليون دولار وسبعة عشر عقد لتنفيذ مشروعات المرافق المتكاملة في مدن عدة بتكلفة تفوق 2 مليار دولار وعملت الحكومة على العديد من الإصلاحات والتي من شأنها زيادة دخل المواطن وكما عملت على اتخاذ إجراءات من أجل تنظيم العمالة الأجنبية في البلاد حتى تساعد على تشغيل العمالة الوطنية التي زادت على 14% وألزمت الشركات الأجنبية بضرورة تشغيل الليبيين كشرط رئيسي للاستثمار في ليبيا وخاصة في مجالات النفط والغاز وظلت

(12) عبد الباري شوشان الزنى، تقييم تجربة التخطيط في الاقتصاد الوطني، ندوة مفهوم دور التخطيط في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، مجلة التخطيط والتنمية، (طرابلس، معهد التخطيط، العدد الرابع، أبريل 2007)، ص 12.

(13)أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي – مشروع البرنامج التنفيذي 2006-2012، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، 2005)، ص 18-22.

وتيرة التنافس بعد وصول كبرى الشركات الأمريكية والشركات الأوربية في التنافس مع الشركات الأسيوية[14].

وعملت ليبيا منذ عام 2007 على فتح الأبواب أمام الاستثمار الخارجي واتخذت إجراءات وحوافز كبيرة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيزا لتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد حيث أقرت الحكومة الليبية إنشاء منطقة استثمارية دولية ذات طبيعة خاصة أطلقت عليها اسم "منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبوكماش" التي تبعد 120 كيلو متر غرب طرابلس وحددت مدة عملها بما لا يقل عن خمسين سنة قابلة للتجديد، كما وقعت الحكومة الليبية في نوفمبر 2008 على مذكرة تفاهم مع شركة إعمار العقارية تقوم بموجبها بتطوير المرحلة الأولي من مخطط "منطقة تنمية وتطوير زوارة – أبو كماش" التي تبلغ مساحتها أكثر من مائتي كيلو متر مربع وأعطيت المشروعات الاستثمارية لأكثر من 35 شركة دولية للعقارات والفنادق والتي تمثل أكثر من 15 مليار دولار، علما بأن المشاريع السياحية تعفي من الضريبة مدة خمسة سنوات وقابلة للتجديد كما عملت على سن قوانين جديدة تشجع المستثمرين العرب والأجانب على الاستثمار في قطاع السياحة وسهلت إجراءات الدخول ومنح التراخيص والأراضي والإعفاءات الضريبية[15].

أما المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي هي قيد التنفيذ فقد بلغت 70 مشروعاً من بينها مشروع مصفاة للنفط بطاقة إنتاجية 20 ألف برميل يوميا وبحجم استثمار يصل إلى ثلاثة مليار دولار[16].

ثالثاً: آثارتقلب عائدات النفط على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2010)

يتضمن التخطيط الاقتصادي الاستخدام الواعي للموارد الاقتصادية المتاحة وتخصيصها التخصيص الأمثل لتحقيق أقصي إشباع ممكن حالياً ومستقبلاً، ومن خلال تتبع مسيرة التخطيط الاقتصادي والبرامج التنموية في ليبيا لوحظ أنها غير مستقرة في تنفيذها رغم توحيد الأهداف المرجو تحقيقها لذا كان يجب أن تعرض ابرز التطورات التي صاحبت الممول الرئيسي لهذه البرامج والخطط التنموية فقد شهد عقد التسعينيات تخفيضا في معدلات إنتاج النفط الليبي، ويرجع ذلك لإتباع ليبيا إستراتيجية ترشيد الإنتاج وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة أوبك وهذا راجع بشكل رئيسي للتقلبات في أسعار النفط العالمية وبالتالي انعكاسها على العائدات

(14)اللجنة الشعبية العامة للطاقة – خطة التحول (2006-2010)، (طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للطاقة، 2005)، ص 15.

(15) مصرف ليبيا المركزي التقرير الثاني والخمسون السنة المالية 2008، (طرابلس، المصرف المركزي، كانون 2008)، ص46.

(16) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي 2009،(طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، 2009)، ص30.

النفطية فقد ارتفع معدل الإنتاج السنوي للنفط 973 مليون برميل في سنة 1987 إلى 1372 مليون برميل سنتي 1991-1992 على التوالي وانخفض إلى 1361 مليون برميل في عام 1993[17]، وهذا ما عكسته أسعار النفط العالمية حيث بلغ سعر البرميل في عام 1990 حوالي 22,31 دولار واستمرت في الانخفاض في السنوات التالية، ومع تذبذب أسعار النفط وانعكاسها على العائدات النفطية والتي يعتمد عليها كممول رئيسي لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية فقد انعكس ذلك على إعداد الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية.

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينيات فرض حصار اقتصادي مما أثر سلبا على برامج التنمية والتحديث للقطاع النفطي عبر فرض حظر استيراد التقنية النفطية، ومن خلال ذلك نرى أن القطاع النفطي في هذه المرحلة شهد معوقات انعكست بشكل مباشر على الإنتاج والصادرات ولقد أدت الانخفاضات المستمرة والمتلاحقة في أسعار النفط الخام والمنتجات الأولية في السوق الدولية ومن ثم الإيرادات النفطية إلى سيادة حالة من عدم اليقين والتأكيد من المستويات التي ستصل إليها العوائد النفطية مستقبلاً[18]، لأن وضع الخطط المستقبلية تحتوي قدراً كبيراً من الخيال والحلم وتشمل قدرا من الواقعية لأنها رؤية منفصلة عن الماضي لكنها تستفيد من طريقة التفكير التي اتبعت فيه فغايتها استكشاف سبل جديدة كما أن الرؤية المستقبلية وإن كانت محاولة لحل مشاكل الحاضر لا يجب أن يقتصر الحديث على علل ومشاكل الاقتصاد الليبي ومسيرته التنموية وإنما الغاية إحداث نمو اقتصادي والمحافظة على معدلات نمو وتطويرها بمرور الزمن كجزء مهم من عمليات إحداث التنمية الشاملة وإن الرؤية المستقبلية لابد لها من أن تكون مرنه بالقدر الكافي لتستجيب للتغيرات التي ممكن أن تستجد في البيئتين العالمية والمحلية.

وتم تقسيم آثار تقلب عائدات النفط على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في ليبيا إلى فترتين كالتالي:

- الفترة الأول: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة 1990 – 2000.
- الفترة الثانية: أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية خلال الفترة 2001 – 2010.

(17) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 38، الكانون 1998)، ص 33.

(18)Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil- importing developing economy, journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011). P2.

1- أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990–2000):

شهدت هذه الفترة تراجع كبير في العائدات النفطية حيث سجلت معدلات نمو سالبة في عدد من السنوات مما كان لها أثر سلبي على برامج وخطط التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة مما أفرزت الكثير من النتائج الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيصها في الآتي[19]:

أ- ترشيد النفقات العامة للسيطرة على العجز الذي تنامي في الميزانية خلال هذه الفترة.

ب- تضيق مجال الموازنة السلعية "الاستيرادية" وفرض قيود على التمويل الخارجي بغية السيطرة على استخدام العملة الأجنبية.

ت- ركزت الحكومة الليبية على الإنفاق الجاري أكثر من الإنفاق التنموي خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في العائدات النفطية نتيجة انخفاض في أسعار النفط العالمية ونتيجة الانخفاض الكبير في الإنفاق التنموي أدي إلى حدوث ركود اقتصادي نتج عنه تدني في معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة حوالي 1,5% وكذلك حدث تصاعد غير مسبوق في الإنفاق العام غير التنموي وكان ذلك على حساب ما هو متاح لأغراض التنمية الاقتصادية.

ث- عدم استغلال الطاقات الإنتاجية والتشغيلية والخدمية بشكل تام فعلي سبيل المثال بلغ معدل التشغيل في القطاعات الصناعية حولي 41,2% من إجمالي الطاقة المتاحة في عام 1997 مما يعني وجود طاقات كبيرة معطلة بلغت نسبتها 58,8% من إجمالي الطاقة المتاحة.

ج- استمرار الاعتماد على النفط سواء لتمويل النفقات التنموية أو الجارية كمصدر رئيسي للحصول على إيرادات من العملات القابلة للتحويل "الصعبة".

ح- تدني أداء العديد من مشروعات البنية التحتية بسبب عدم تفعيل برامج الصيانة اللازمة لها مما أدي إلى استهلاك بعضها قبل عمرها الافتراضي.

خ- حدوث خلل في الهيكلة الإدارية والمالية للدولة بسبب دمج بعض القطاعات واستحداث قطاعات جديدة وتعد التنظيمات الإدارية المحلية وسوء التنسيق والتعاون فيما بينها.

(19) يمكن الرجوع إلي: صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عام – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية- اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، (بني غازي، دار الجماهيرية للنشر والإعلام – 1999)، ص350-400.

د- نقص العرض المتاح من السلع والخدمات سواء من الإنتاج المحلي أو المستورد وما تبع ذلك من حدوث موجات تضخمية وارتفاع غير عادي للمستوي العام للأسعار تتراوح بين 100% في أسعار العديد من تلك السلع والخدمات وذلك أواخر التسعينيات.

ذ- أدي نقص العرض من النقد الأجنبي وفرض المزيد من إجراءات الرقابة على استخدامه إلى تدهور القيمة الشرائية للدينار الليبي سواء في سوق السلع أو الخدمات أو مقابل العملات الأخرى مما ساهم في قيام سوق موازية للدينار الليبي.

ر- حدوث عجز كبير في الوحدات السكنية قدّر في سنة 1995 بأكثر من 73 ألف وحدة سكنية.

ز- تدني مستوى أداء الخدمات التعليمية والصحية ولمواجهة هذه الظاهرة السلبية أصدرت الدولة العديد من التشريعات فسحت المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه التشريعات والسياسات بالشكل والمستوى الذي طبقت فيه لم تقدم نتائج مرضية حيث لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من أزمات وصعوبات خانقة وقد حدث ذلك في ظل تقلبات عائدات النفط خلال هذه الفترة حيث انخفضت حصيلة الإيرادات من الصرف الأجنبي.

خلاصة القول أن الدولة الليبية اعتمدت اعتماداً شبه كلي على الإيرادات النفطية في برامجها التنموية مما كان لها الأثر السلبي على خطط التنمية نتيجة انخفاضها بسبب انخفاض أسعار النفط الخام العالمية وكذلك كانت سبب في تدهور معدلات النمو في جميع القطاعات الاقتصادية مما أدي إلى تدني خدماتها خلال هذه الفترة.

2- أثر تقلب العائدات النفطية على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001–2010):

شهدت هذه الفترة عدة تطورات منها: [20]

أ- رفع العقوبات المفروضة علي ليبيا من قبل المجتمع الدولي.

ب- ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث وصلت إلى أرقام قياسية وانعكس ذلك على زيادة العائدات النفطية.

ت- إعادة هيكلة القطاع العام والقطاع المصرفي وتبني برنامج التمليك.

(20) أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية 2006-2009،(طرابلس، أمانة التخطيط، 2010)، ص7.

ث- استقرار سعر الصرف الدينار الليبي مقابل الدولار أدي ذلك إلى استقرار أسعار السلع والخدمات وتخفيض موجة التضخم التي حدثت في العقد الأخير من القرن الماضي.

ج- نتيجة لارتفاع العائدات النفطية خلال هذه الفترة رصدت الحكومة الليبية أموال ضخمة للتنمية في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث شهد القطاع غير النفطي خلال هذه الفترة نموا بلغ 6,5% بينما في الفترة (1990-2000) بلغ القطاع غير النفطي نموا قدره 205% غير أن هذا النمو كان مرتبطا بالنشاطات الاستثمارية والإنفاق العام والنشاطات الاستيرادية حيث كانت أهم النشاطات الاستثمارية التي بدأت الدولة الليبية في تنفيذها منذ عام 2008 هي:

- البدء في مشروع السكة الحديدية الذي يربط جميع مناطق ليبيا وكذلك يربط ليبيا بتونس ومصر.
- البدء في مشاريع الوحدات الإسكانية في جميع مناطق ليبيا التي قدرت بحوالي 500 ألف وحدة سكنية.
- البدء في تطوير مطار طرابلس الدولي.
- البدء في إنشاء أبراج وفنادق في مدينة طرابلس.
- هناك العديد من المشاريع الاقتصادية الأخرى التي تم البدء في تنفيذها خلال الفترة (2008-2010).
- البدء في مشاريع زراعية ضخمة على مياه النهر الصناعي في منطقة سلوك وسرت والجفرة وغيرها من المناطق.
- بلغ عدد العقود التنموية 21607 عقداً خلال الفترة(2006 – 2012) (21).

ويتضح من النقاط سالفة الذكر أن الدولة الليبية قامت بتغيير النهج السابق للتخطيط وبدأت خلال العقد الأول من هذا القرن إلى تغيير الاستراتيجية الاقتصادية حيث بدأت فعلا في نهضة تنموية في كافة القطاعات للرقي بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلا أن هذه الخطط توقفت بعد ثورة 17 فبراير 2011 بسبب الظروف الامنية والسياسية، وتسعى الحكومة الحالية للدولة الليبية إلى تفعيل كافة البرامج التنموية التي توقفت.

(21) مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج، (طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون، 2010)، ص2.

وعلى الحكومة الجديدة الاستفادة بالعوائد النفطية المرتفعة خلال هذه الفترة وذلك بإنشاء مشاريع إستراتيجية يمكن الاعتماد عليها مستقبلا بدلاً من النفط مثل:

- صناعة الحديد والصلب حيث تحظي ليبيا بمخزون استراتيجي من معدن الحديد في منطقة الشاطئ بجنوب ليبيا.

- إنشاء المصانع الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني مثل مصانع التمور ومصانع الألبان وغيرها، لأن إنشاء هذه المصانع سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي والحيواني وهذا يشجع كبار وصغار المزارعين على الإنتاج وتحسين محاصيلهم الزراعية.

وهذا يتطلب وقفة جادة من الحكومة الليبية للنهوض بالاقتصاد الوطني لأن النمو الحقيقي هو نمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي والصناعي.

خلاصة القول أن أهداف النمو التي رسمت خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بدلا من مقابلة الانهيار الذي حدث في عوائد النفط في نهاية عقد الثمانينيات بفعاليات بديلة كان الأمل من خلال الخطط التنموية التي قامت بها البلاد في تلك العقود إلا أن انهيار العوائد النفطية نتيجة الانخفاض المستمر في أسعاره جر معه العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة نحو أداء متواضع وأدى إلى كشف الضعف الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على قطع الغيار من الخارج وعلى القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة المستوردة وبالرغم من التطور الكبير في أعداد الداخلين في المؤسسات التعليمية والخطوات الحثيثة في الشمول لأغلب الفئات العمرية في سن التعليم في اغلب مراحله لم يطور من إنتاجية العمل مما يسمح ببناء أساس مستديم للتقدم الاقتصادي.

الخلاصة:

توصلت الدراسة إلى النتائج:

أ- أن الاعتماد على العائدات النفطية في تمويل خطط وبرامج التنمية وحساسية الاقتصاد الليبي عالية الارتباط بالتغيرات الخارجية جعل التقلبات في العوائد النفطية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر تأثيراً مباشراً على خطط وبرامج التنمية في ليبيا إعداداً وتمويلاً وتنفيذاً.

ب- أن أول خطة اعتمدت بشكل رئيسي في سنة 1973 وتوقفت الخطط المعتمدة في سنة 1986 نتيجة انخفاض العوائد النفطية الناتجة عن انخفاض في أسعار النفط وكذلك الحصار المفروض على ليبيا في عقد التسعينيات، لترجع سنة 2006 حيث وضعت خطة معتمدة (2006

– 2012) نظراً لما شهده العقد الأول من هذا القرن من ارتفاع أسعار النفط الذي أدي إلى ارتفاع العوائد النفطية وكذلك رفع الحصار على ليبيا في عام 2002 وهذا يدل على أن الخطط التنموية معتمده اعتماد كلي على العوائد النفطية.

وأوصت الدراسة بالتالي:

1- نظرا لعدم وجود ضمانات لاستمرار الثروة النفطية لذي يجب الإسراع باستغلال فرصة وجود نفط وذلك بخلق أدوات جديدة للإنفاق غير المباشر كالاستثمار في المشاريع القارية أو الإقليمية ذات الجدوى، والإنفاق من عوائد هذه الاستثمارات لضمان بقاء الأصول المكونة من المورد الناضب واستمرارية هذه الأصول للأجيال القادمة.

2- توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة، أي توفير قاعدة بيانات ومعلومات عن بيئة الأعمال والاستثمار بحيث تتضمن المؤشرات المالية والاقتصادية العامة ذات العلاقة، وتحديثها بشكل دوري (شكل سنوي) وأن يتم الإفصاح عن المعلومات والبيانات الجديدة بشكل سريع يفيد القطاعات والأنشطة الاقتصادية، لأنه من المشاكل التي يعاني منها المهتمون بشئون الاقتصاد النقص الواضح في البيانات الحديثة.

3- إنشاء صندوق احتياطي (المجنب النفطي) يتم من خلاله التعويض عن النقص في العوائد النفطية نتيجة لانخفاض أسعار النفط ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية

[أ] الكتب :

دريبي، حيدر 2016)، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم خلال الفترة الزمنية 1970-2014. مجلة المتني للعلوم الادارية والاقتصادية، 3(6)، ص9-24.

غانم، شكري 1977 ، الاقتصادي الليبي قبل النفط، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي.

شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، 1985بيروت، معهد الإنماء العربي.

قنوص، صبحي،2000، وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969-1999، بنغازي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2،.

الجهيمي، طاهر، 1969، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، بنغازي، مكتبة الخراز،.

عتيقه، علي، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956-1972،1969، بيروت، منشورات دار الطليعة، ط1.

علي، فرحات،2000 "اقتصادات الطاقة والبترول"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

[ب] التقارير والنشرات:

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 1998، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 1999.

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2005، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2006.

أمانة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2007، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2008.

أمانة التخطيط والمالية وإدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية 2006-2009، طرابلس، أمانة التخطيط، 2010.

أمانة التخطيط والمالية، مسودة لدراسة بدائل النفط، طرابلس، دراسة غير منشورة، 2006.

أمانة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985، طرابلس، أمانة التخطيط، مارس1981.

أمانة التخطيط، مشروع البرنامج الثلاثي 1994-1996، طرابلس، أمانة التخطيط، الطبر، 1993.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،2004، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، جامعة الدول العربية،.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا 1970-2003، 2004، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، يناير.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، سلسلة موحدة للناتج والاستثمار 1962-2002، وتقدير رأس المال 1985-2003 في ليبيا، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، أكتوبر 2004.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، مشروع البرنامج التنفيذي 2006-2012، طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، يناير 2005.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، طرابلس، دارسة غير منشورة، 2005.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، الرؤية المستقبلية للأجيال ما بعد النفط، طرابلس، دراسة غير منشورة، 2008.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، دراسة التعبئة الشاملة 1991-2002، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مايو 1990.

أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، رؤية استشراقية لمستقبل التنمية في لبيا، طرابلس، مسودة غير منشورة، 2000.
أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن تطور الإنتاج الصناعي للشركات والمصانع التابعة لقطاع الصناعة والمعادن، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، ابريل 1999.
أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة، خطة التحول 2006-2010، طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة، 2005.
البنك الدولي للأعمال والتنمية، تقرير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن، البنك الدولي، 1966.
اللجنة العامة للمالية، دراسة عن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970-1999، بنغازي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، مارس 2000.
مجلس التخطيط العام، إدارة شئون الخطط والبرامج، الحسابات القومية 1989-1999 وتقديرات عام 2000، طرابلس، مجلس التخطيط، سبتمبر 2000.
مجلس التخطيط الوطني، مؤشرات وملاحظات حول تنفيذ البرنامج التنموي ومراحل إعداد واعتماد وتنفيذ البرنامج التنموي، طرابلس، أمانة سر مجلس التخطيط الوطني، الكانون 2010.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الأربعون، السنة المالية 1995، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير، 1996.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، السنة المالية 1997، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير 1997.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، السنة المالية 2000، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، يناير 2001.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2002، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، أي النار، 2003.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخمسون، السنة المالية 2005، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، النوار 2006.
مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، النوار 2011.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، إدارة البحوث والاقتصاد، المجلد 35، الطير 1995.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 38، الكانون 1998.

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس، إدارة البحوث والاقتصاد، المجلد 40، الماء 20000.

وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1973-1975، طرابلس، وزارة التخطيط، مارس 1972.

وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي 2010، طرابلس، نشرة سنوية تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد، يناير 2011.

وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976-1980، طرابلس، وزارة التخطيط، يناير 1975.

[ج] الدوريات والبحوث:

أحمد الهبتي، مختار محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية للعلوم الاقتصادية والإدارية، الأنبار: جامعة الأنبار، م4، ع6، 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Stefan F, Schubert, Stephens. Turnovsky: the impact of oil prices on an oil- importing developing economy, journal of development economics (Vol. 94, No 1, January 2011. P2.